

جريمتي التحريض والمساعدة على الإنتحار في التشريعات والقوانين العربية

The Crimes of Incitement to Suicide and Assistance in Suicide in Arab Legislations and Laws

عفاف خديري، عزالدین عثمانی

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة

afaf.khediri@univ-tebessa.dz azeddine.atmani@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/27 - تاريخ القبول: 2024/11/25 - تاريخ النشر: 2024/12/20

الملخص:

لم تعاقب أغلب التشريعات العربية على الانتحار ولا على الشروع فيه بل عاقبت فقط على المساهمة فيه، فجرمت من يحرض أو يساعد على الانتحار وذلك خروجاً عن القواعد العامة التي تقضي بأن المساهمة في فعل مباح لا تشكل جريمة، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة التصدي لظاهرة الإنتحار من منظور قوانين العقوبات العربية، ومعرفة الاختلافات بين هذه القوانين بخصوص معاقبة من يشرع في الإنتحار ومن يحرض أو يساعد عليه.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ضمن هذه الدراسة هو اختلاف تعامل التشريعات العربية مع ظاهرة الإنتحار وعدم وجود رؤية موحدة فيما يتعلق بالعقاب على الشروع فيه، بينما اتفقت كل القوانين العربية على معاقبة أفعال التحريض والمساعدة على الإنتحار.

الكلمات المفتاحية: الإنتحار؛ الشروع؛ التحريض؛ المساعدة؛ العقوبة.

Abstract:

Most Arab legislations do not punish suicide or attempts at it, but rather criminalize the act of contributing to suicide. They penalize those who incite or assist in suicide, which deviates from the general rules stating that contributing to a permissible act does not constitute a crime.

This study aims to highlight the issue of addressing suicide from the perspective of Arab penal laws and to identify the differences among these laws regarding the punishment of those who attempt suicide and those who incite or assist in it. One of the key findings is the varying approaches of Arab legislations towards suicide and the lack of a unified vision concerning punishment for attempts, while all agree on penalizing incitement and assistance.

Keywords: Suicide; initiation; Incitement; assistance; punishment.

مقدمة

تعد ظاهرة الإنتحار خطرا يمس أمن المجتمع واستقراره حيث أن معظم المنتحرين هم ممن يكونوا في أوج سن الإنتاج والذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 – 40 عاماً الأمر الذي يترتب عليه خسارة روح عاملة وتصعد في الدائرة الإجتماعية التي تحيط بالمنتحر إضافة إلى تفكك أعم في كفاءة المجتمع الاقتصادية والنفسية والاجتماعية، وهو ما دعا معظم التشريعات الجنائية العربية إلى معالجة هذه الجريمة ضمن نصوصها العقابية.

أهمية الدراسة:

إن الأهمية الرئيسية التي تدور حولها هذه الدراسة تتمثل في تحقيق تصور عام ودقيق عن موقف التشريعات الجزائية العربية من الإنتحار، ومحاولة بيان أوجه التشابه والاختلاف في النظرة التي تبني من خلالها المشرع العربي مواجهة هذه ظاهرة، مما يوصلنا إلى مجموعة من النتائج القانونية التي من شأنها معرفة مكامن القصور في بعض التشريعات واقتراح التوصيات التي من شأنها سد هذا القصور من جهة، وتحقيق الفعالية القصوى في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على جملة من الأهداف العملية والعلمية:

- 1- الأهداف العملية: معرفة أهم العوامل المؤدية لشيوع فكر التحريض على الانتحار والعمل على تفاديها من خلال فكرة الردع العام والردع الخاص التي تهدف إليها القوانين الجزائية.

2- الأهداف العلمية: تسليط الضوء على العقاب على التحريض على الانتحار في القوانين العربية، وعلى الشروع فيه، ومعرفة مدى كفاءة هذه القوانين في كبح هذه الظاهرة الخطيرة.

إشكالية الدراسة:

ما هو موقف التشريعات العربية من فعل الإنتحار؟ وإلى أي مدى تعاقب هذه القوانين على الأفعال المرتبطة به في صورتها التحريض والمساعدة؟

المنهج المتبع:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة، وذلك من أجل وصف ظاهرة الإنتحار ووصف أبعادها الخطيرة على المجتمع، والتعرف على المفهوم القانوني للشروع في الانتحار والتحريض والمساعدة عليه.

بالإضافة إلى الإعتماد على المنهج التحليلي من خلال استقراء النصوص القانونية المتعلقة بمعاقبة فعل التحريض على الإنتحار في القوانين والتشريعات العربية.

كما اعتمدنا على المنهج المقارن من أجل مقارنة أهم القوانين العربية ببعضها البعض في مجال تبني فكرة العقاب على الإنتحار.

تقسيم الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول مفهوم التحريض على الإنتحار، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى موضوع المسؤولية الجزائية المترتبة عن التحريض والمساعدة على الانتحار.

المبحث الأول: مفهوم التحريض على الإنتحار

إن المجتمع يحدد ما هو سلوك طبيعي وما هو سلوك منحرف وفقاً لقيمه ومعاييره الخاصة ويتحكم في سلوك أفرادهم ويحميهم، ومن الحقائق الاجتماعية أن لكل مجتمع مؤسساته الاجتماعية ومعاييره وأشكال سلوكه وأساليبه التي تنظم سلوك أفرادها.¹

ويتساءل الكثير من الناس عن القوانين التي تجرم الانتحار: هل يعاقب على الانتحار في حالة حدوثه؟ وهل هناك عقوبات لمن يشجع على الانتحار أو يتسبب فيه؟

والحقيقة أن هناك قوانين تجرم الانتحار، منها ما يعاقب عليه ومنها ما لا يعاقب عليه، وبما أن الانتحار جريمة خاصة لها ظروف وشروط خاصة، فيجب أن يعطى من يحاول الانتحار علاجاً نفسياً حتى لا يكررها في المستقبل، ويعطى من يشجع على الانتحار عقوبات رادعة.

إلا أن بعض القوانين، كما هو الحال في قطر وعمان والسودان، تنص على عقوبات لمحاولة الانتحار، فبعضها يعتبره جناية وبعضها الآخر يعتبره جنحة. وتشجيع الناس على الانتحار هو مصدر قلق كبير، ليس فقط لأنه يشيع التشاؤم والانهازمية في نفوس الناس، بل لأنه أيضاً يسخف ويبسط فكرة الانتحار والموت ويجعله أمر بسيط يمكن لأي شخص التفكير فيه.

¹ - حيدر فاضل حسن، الإنتحار (دراسة نظرية)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد 52، 2018، ص394.

ومعظم التشريعات العربية لا تعاقب على الانتحار أو محاولة الانتحار، ولكنها تعاقب من يشجع أو يساعد على الانتحار بموجب قانون العقوبات، وهذه الجريمة يخرج فيها المشرع عن القاعدة العامة للاشتراك في العقاب، فلا يعاقب على الانتحار أو محاولة الانتحار بل يعاقب فقط المساعدين والمحرضين عليه، ولكي تقع هذه الجريمة، يجب أن يكون الجاني قد ارتكب فعلاً مشجعاً أو محرضاً أدى إلى الانتحار أو الشروع فيه، ويجب أن تكون هناك علاقة سببية بين النتيجة والفعل، وبالإضافة إلى ذلك فإن الجريمة جريمة متعمدة ويجب أن يكون هناك قصد جنائي يتمثل في العلم أو النية.²

المطلب الأول: تعريف الإنتحار

الانتحار لغة مشتق من كلمة نحر، وانتحر يعني قتل نفسه أو ذبحها، ويقال تناحر القوم أي تشاجروا حتى الهلاك، وقد استعملت كلمة (بخع نفسه) في القرآن الكريم كمرادف للإنتحار وتعني أهلك نفسه أو أنهكها غماً، وهذا في الآية السادسة من سورة الكهف: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَٰذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾.

وتتشكل كلمة (SUICIDE) من مقطعين لاتينيين هما (SUI) بمعنى النفس و (COEDERE) بمعنى قتل.

² - اسراء محمد علي الأسدي محاضرة منشورة على الإنترنت، على الموقع التالي:

<https://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=38707>

حيث يعرف الإنتحار بأنه الفعل الذي يقوم به الفرد للقضاء على نفسه، ويتمثل في قتل نفسه عمداً³.

الفرع الأول: التعريف الإصطلاحي للإنتحار

يعرف فقهاء القانون الجنائي الانتحار بأنه "اعتداء على النفس والتسبب في الموت"، أي إزهاق إنسان لروحه، بحيث يكون الجاني والمجني عليه واحداً، وهو بهذا المعنى يختلف عن القتل الذي يعني الاعتداء على حياة شخص آخر والتسبب في الموت، في حين أن هذا الأخير يفترض وجود جاني وضحية⁴.

ولقد اكتسب الانتحار شعبية كبيرة في جميع أنحاء العالم، ليس فقط بسبب تنوع وسائله ولكن أيضاً كظاهرة اجتماعية، وذلك لأن الانتحار لا يستثني أي فئة من فئات المجتمع ويشكل تهديداً رهيباً له، وليس من السهل البحث في الأسباب الكامنة وراء حالات الانتحار المختلفة، فعلى الرغم من الحضور القوي للأديان وتحريمها للسلوك الانتحاري إلا أنه يعرف منحى تصاعدياً يثير القلق⁵.

وهناك العديد من الأسباب التي تدفع الناس إلى الانتحار، منها أسباب نفسية مثل الاكتئاب والقلق، وتعاطي الكحول والمخدرات، والمشاكل المالية ومشاكل العلاقات، وانعدام الهدف والمعنى في الحياة، وضعف الوازع الديني أو

³- عربي سعيدة، الانتحار والمحاولة الانتحارية، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط -الجزائر، العدد 62، جانفي 2018، ص108.

⁴- منال مروان منجد، الشروع في الانتحار بين التجريم والإباحة، دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد الأول، 2021، ص 274.

⁵- بوسنة عبد الوافي زهير، التصور الاجتماعي لظاهرة الانتحار لدى الطالب الجامعي -دراسة ميدانية بجامعة بسكرة-، أطروحة دكتوراه، تخصص علم النفس الإكلينيكي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2008، ص 73.

التذبذب في الوازع الديني، وجرائم الانتحار في السجن، وضغوط المجتمع والناس، فيلجأ البعض إلى إلقاء أنفسهم من المرتفعات أو يتناولون السم....، ويعتبر استخدام الأسلحة النارية والسكاكين والغرق أقل شيوعاً في الدول العربية مقارنة بما سبق⁶.

وقد انتحرت العديد من الشخصيات البارزة على مر العصور، بما في ذلك القادة والممثلين والملوك: المغنية الأمريكية مارلين مونرو بجرعة زائدة من المخدرات، والزعيم الألماني أدولف هتلر بالانتحار رمياً بالرصاص، والزعيم الفرنسي نابليون بونابرت بالانتحار رمياً بالرصاص، والفرعوننة الملكة كليوباترا بالأفعى السامة، وقبطان سفينة تاي تانك إدوارد جون سميث غرقاً في البحر، والملكة زنوبيا ملكة تدمر بشرب السم من خاتمها.

وقد اتخذت الدول خطوات مختلفة للحد من الانتحار، بما في ذلك تجريم التحريض على هذا الفعل المشين⁷.

ولا تجرم معظم التشريعات الجنائية العربية الانتحار في حد ذاته أو محاولة الانتحار، ولكنها تجرم التحريض أو المساعدة والتحريض عليه؛ وتجرم قوانين قطر وعمان والسودان والأردن محاولة الانتحار (عندما يكون الشخص الذي يحاول الانتحار جندياً).

⁶- سامي سفيان، الانتحار في الجزائر، مجلة العلوم النفسية والتربوية، 2018، الصفحات 293-317، ص 307.

⁷- فداء أبو حسن مقال منشور على الإنترنت، على الموقع التالي:

https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1

الفرع الثاني: علة عدم العقاب على الإنتحار

معظم القوانين الأجنبية والعربية لا تعاقب من يحاول الانتحار، والسبب في ذلك هو أنه لا ينبغي معاقبة من يريد معاقبة نفسه بإزهاق روحه.

وتدور فلسفة المشرع في عدم تجريم "الانتحار" و"محاولة الانتحار" حول نقطتين. الأولى: أن الشخص الذي يحاول الانتحار، لأي سبب من الأسباب -ضغوط اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية- يئس وقد يئس من الحياة، فهنا يجب على المشرع أن يساعده، لأنه لا يرى أنه من المنطقي معاقبته ومفاقمة حالة اليأس لديه، وبما أنه يرى الموت وسيلة للنجاة، فلا فائدة من معاقبته بأي عقوبة أخرى⁸. إلا أنه وكما سبقت الإشارة إليه توجد بعض القوانين العربية التي تعاقب على الشروع، لإمكانية بقاء من يحاول الإنتحار على قيد الحياة، وإمكانية إيقاع العقوبة الملائمة عليه⁹.

وقد ذهب بعض الفقهاء، من أجل تبرير فرض العقوبة على جرائم الانتحار أو الشروع في الانتحار، إلى أن العقوبة ممكنة نظرياً، على الأقل في حالة الشروع في

⁸ - علاء رضوان مقال منشور على شبكة الإنترنت، عبر الموقع التالي:

<https://www.egypt-lawyer.com/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B6-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4>

⁹ - عبد الملك بن حمد الفارس، جريمة الإنتحار والشروع فيه بين الشريعة والقانون، مذكرة ماجستير، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، ص 77.

الانتحار، وبالتالي لا ينبغي تفسيرها باستحالة العقوبة، وقد نظر المشرعون في عدم جدوى التهديد بالعقاب من وجهات نظر مختلفة، فبالإضافة إلى حقيقة أن الشخص الذي حاول الانتحار وفشل لن يتمتع بالفوائد التأهيلية والإصلاحية للعقاب، فإن الشخص الذي يريد فقد حياته لن يردعه التهديد بالعقاب عند محاولة الانتحار، لأن إمكانية الانتحار مرة أخرى تظل احتمالاً قوياً¹⁰.

وقد ذكر البعض أن عدم المعاقبة على الانتحار لا يرجع إلى موت المنتحر، أي انتفاء الملاحقة القضائية، بل إلى سكوت القانون وعدم وجود أحكام جنائية واضحة، ولكن هناك فرق واضح بين الحالتين:

ففي الحالة الأولى لا ينظر المشرع بعين الرضا إلى الفعل، ورغم ذلك هو مباح ولا يعاقب عليه.

وفي الحالة الثانية: أن تكون هناك قضية جنائية قائمة قد مات فيها المجني عليه، وهو الفاعل الرئيسي، وبالتالي فإن موت الفاعل الرئيسي لا يرفع عدم مشروعية الفعل، فيكون الشريك في الجريمة مستحقاً للعقاب.

ووفقاً لرأي آخر، فإن السبب في عدم العقاب على الإنتحار هو أنه من المستحيل قانوناً وجنائياً الجمع بين صفة الجاني والمجني عليه في الشخص ذاته، وجميع الجرائم من الناحية القانونية تفترض وجود طرفين: الجاني وهو الطرف الفاعل، والضحية وهو الطرف الذي وقع عليه الفعل¹¹.

¹⁰- عنان جمال الدين، المساعدة الطبية على الإنتحار (دراسة مقارنة)، مجلة الحقوق والحريات، العدد السادس، 2018، بسكرة، ص 76.

¹¹- المرجع نفسه، ص 77.

المطلب الثاني: تعريف المساعدة على الإنتحار والتحريض عليه

التحريض هو الحث والتشجيع على فعل شيء ما أو القيام به أو إنجازه، والمساعدة هي فعل تقديم العون أو الدعم لشخص آخر، ومنه اشتقت كلمة مساعدة.¹²

الفرع الأول: المساعدة على الانتحار

ترى العديد من قوانين العقوبات أنه ينبغي تنظيم فعل التواطؤ على الانتحار باعتباره جريمة خاصة، والسبب في ذلك هو وجود حكم منفصل يعاقب المساعدين والمحرضين على الانتحار.¹³

ومن هذه التشريعات نذكر قانون العقوبات الإماراتي في المادة 335، والقطري في المادة 305، والكويتي في المادة 157، والسوري في المادة 539، والعراقي في المادة 408 منه.

وتغلظ بعض التشريعات العقوبة وتحدد سن الرشد الجنائي بأقل من 18 سنة إذا كان المنتحر مختل العقل أو مجنوناً أو دون سن معينة، وهو ما جاء في نص المادة 2/335 من قانون العقوبات الإماراتي، و نص المادة 2/335 من قانون العقوبات البحريني، و نص المادة 2/408 من قانون العقوبات العراقي، وتقرر بعض التشريعات الأخرى أن سن الرشد الجنائي هو دون 18 سنة من العمر

¹² - عبد الملك بن حمد الفارس، المرجع السابق، ص 97-98.

¹³ - عنان جمال الدين، المرجع السابق، ص 85.

(المادة 3/553 من القانون اللبناني والمادة 3/241 من القانون العماني والمادة 3/539 من القانون السوري) وتحدّد السن بأقل من 15 سنة.¹⁴

وفيما يتعلق بالمساعدة على الانتحار المعروف باسم القتل الرحيم الطبي، تؤكد المادة 9 من قانون آداب مهنة الطب الجزائري على أنه يجب على الأطباء مساعدة المرضى الذين يواجهون خطرًا وشيئًا، ويجب عليهم عدم المساعدة في إنهاء حياة شخص في خطر، ويجب عليهم ضمان توفير العلاج اللازم، وبخلاف ذلك، فإنهم يخضعون لأحكام المادة 2-182 من القانون الجنائي التي تعاقب على عدم مساعدة شخص في خطر، ويخضعون لأحكام المادة 2-182 من القانون الجنائي، كما تحظر المادة 17 على الأطباء تعريض المرضى لخطر مفرط أثناء الفحص أو العلاج.¹⁵

الفرع الثاني: التحريض على الإنتحار

يُعرّف التحريض على الانتحار في القانون بأنه "حمل أو محاولة حث شخص آخر على ارتكاب جريمة ما بأي شكل من الأشكال"، ويعتبر التحريض على الانتحار النوع الوحيد من التحريض المجرم على فعل لا يعد جريمة، وفي حين يمكن أن يتم التحريض بأي شكل من الأشكال، كتابةً أو عن طريق التعليمات، فإن توفير وسائل الانتحار يرقى إلى مستوى المساعدة والتحريض معا.¹⁶

¹⁴- عنان جمال الدين، المرجع السابق، ص 86.

¹⁵- مرسوم تنفيذي رقم 92-276 مؤرخ في 6 يوليو 1992 يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، الجريدة الرسمية لسنة 1992 العدد 52.

¹⁶- عنان جمال الدين، المرجع السابق، ص 76.

ويعرّف القانون العربي التحريض بأنه (التحريض أو محاولة التحريض على ارتكاب الجريمة، ويساوي بين التحريض والمحاولة)، وتكون أنشطة المحرض ذات طبيعة نفسية وتؤثر على عقل الجاني وتشجعه على ارتكاب الجريمة. وفيما يلي مجموعة الأسباب التي تجعل المساعدة على الانتحار جريمة جنائية:

- 1- يعتبر فعل الانتحار تهديداً للحياة ويشكل خطراً كبيراً على المجتمع.
- 2- ينتشر الانتحار عن طريق التقليد.
- 3- بما أن الأشخاص الذين يفكرون في الانتحار عادة ما يكونون في حالة نفسية غير سوية وأفكارهم غير سليمة وطريقهم مسدود، فإن التشجيع والمساعدة على الانتحار والتحريض عليه يمكن أن يلعب دوراً مهماً في دفعهم إلى الانتحار فيرتكبون جريمة القتل العمد (المساهمة في إنهاء حياة شخص) ويعتبرون قد ارتكبوا جريمة القتل العمد (المساهمة في إنهاء حياة شخص)، ولذلك خرج المشرع عن القاعدة العامة وأقر معاقبة فعل التحريض أو المساعدة على الانتحار كإجراء وقائي لحماية المجتمع والحد من الانتحار.¹⁷

الفرع الثالث: الفرق بين الفاعل والمحرض والفاعل المعنوي

-الفرق بين الفاعل والمحرض:

¹⁷- محمد اسماعيل ابراهيم المعموري، محاضرة، منشورة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:

<https://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&cid=89004>

-في الواقع، هناك فرق واضح بين أنشطة المحرضين وأنشطة الجناة، حيث تميل أنشطة مرتكبي الجرائم إلى أن تكون ذات طبيعة مادية، فيستخدمون القوانين الطبيعية لتحقيق نتيجة إجرامية مباشرة.

-أما المحرض من ناحية أخرى، فهو الشخص الذي يخلق العزم على ارتكاب جريمة في الآخرين من أجل حثهم على ارتكاب الجريمة أو لمجرد خلق هذا العزم.

-الفرق بين المحرض والفاعل المعنوي:

مسؤولية المحرض مستقلة عن مسؤولية الشخص المحرض، لأن التحريض يعتبر جريمة مستقلة بذاتها وليس شكلاً من أشكال التدخل أو المشاركة في الجريمة.

أما بالنسبة للفاعلين المعنويين، فهم الأشخاص الذين يحرضون أشخاصاً غير مسؤولين كالمجانين أو القاصرين أو حسني النية على ارتكاب الجرائم، ولكن لا يعاقب الفاعلون المعنويون إلا إذا ارتكب المجنون أو القاصر أو حسن النية الجريمة التي قصدها الفاعل المعنوي.¹⁸

المبحث الثاني: المسؤولية الجزائية المترتبة عن التحريض والمساعدة على الانتحار

تتناول المسؤولية الجزائية المترتبة عن التحريض والمساعدة على الانتحار في التشريعات والقوانين العربية عدة جوانب قانونية مهمة، و عموماً لا تعاقب أغلب هذه التشريعات على الانتحار أو الشروع فيه، بل تركز العقوبات على

¹⁸ - محمد اسماعيل إبراهيم المعموري المرجع السابق.

الأفعال التي تتعلق بالتحريض أو المساعدة في الانتحار، حيث يُعتبر التحريض على الانتحار جريمة، فتُجرّم القوانين من يحرض أو يساعد شخصاً آخر على الانتحار، مما يعكس التزام هذه التشريعات بحماية الحياة، ورغم وجود اختلافات بين القوانين العربية في كيفية التعامل مع هذه الظاهرة، إلا أن معظمها تتفق على تجريم التحريض والمساعدة، مما يستدعي ضرورة وجود رؤية موحدة لمواجهة هذه القضية.

المطلب الأول: أركان جريمة التحريض والمساعدة على الانتحار

يعني التحريض على الانتحار وضع فكرة الانتحار في ذهن شخص غير مبالٍ للانتحار وتشجيعه عليه، وقد يشمل ذلك تزيين فكرة الانتحار في ذهنه، وشرح الحياة بعد الموت وسعادتها، وإقناعه بأن الحياة ليست مريحة ولن تكون مريحة إلا بعد الموت، أو إقناعه بأن وضعه سيئ وأن الحياة سيئة وتزداد سوءاً، وأن أفضل حل لمشاكله هو ترك الحياة، أما المساعدة فتشمل تقديم أي نوع من الدعم أو الوسائل التي من شأنها مساعدة الشخص على الانتحار، مثل تقديم مواد سامة لتسهيل الانتحار، أو توفير أسلحة نارية للشخص، أو غير ذلك من أعمال المساعدة.¹⁹

وتتطلب هذه الجريمة نفس شروط الجرائم الأخرى، وهي أن يقوم الجاني بنشاط التشجيع أو المساعدة، وأن يؤدي هذا النشاط إلى الانتحار أو محاولة الانتحار، وأن تكون هناك علاقة سببية بين النتيجة والنشاط، وعلاوة على ذلك

¹⁹ - منال مروان منجد، المرجع السابق، ص 280.

فإن هذه الجريمة هي جريمة متعمدة وتتطلب وجود القصد الجنائي، الذي يتألف من العلم والنية.

الفرع الأول: الركن المادي

التحريض هو عمل إيجابي يهدف إلى التأثير على تفكير شخص ما من أجل خلق تفكير إجرامي، وحثه على التغلب على الصعوبات التي تواجهه والتقليل من الاعتبارات والعواقب الناجمة عن الجريمة، ففي التحريض يجب القيام بعمل إيجابي من أجل الإقناع وتكوين رأي ودعمه.

والهدف الذي تتركز عليه أنشطة المحرض هو جريمة أو جرائم محددة. ولذلك، يكون التحريض ذا طابع مباشر، لأنه يركز على هدف ذي طبيعة إجرامية، ولا يعتبر التحريض غير المباشر على جريمة تحريضاً بالمعنى القانوني.

وتنفذ أنشطة الجاني بطريقتين (التحريض والمساعدة):

- 1- التحريض على الانتحار: هو التحريض على إزهاق الإنسان لروحه، مثل التأكيد على الدوافع المؤدية إلى الانتحار، وتأييد عواقب الانتحار وتجاهل الاعتبارات التي من شأنها أن تثبط من الرغبة في الانتحار، وخلق التعلق بفكرة الانتحار وتعزيز قرار الانتحار، ويرتكب قبل الانتحار أو بالتزامن معه.²⁰
- 2- المساعدة: أي طريقة أو فعل يسهل الانتحار أو يوفر وسيلة تساعد عليه.

²⁰- عبد الملك بن حمد الفارس، المرجع السابق، ص105.

وقد تُرتكب الجريمة بوسائل معنوية، مثل إعطاء معلومات عن كيفية الانتحار بالتيار الكهربائي أو كيفية وكمية السم الذي يجب استخدامه، أو بوسائل مادية، مثل إعطائه سلاح ناري.

وبينما تعاقب العديد من القوانين العربية، كالقانونين الجزائري والمصري، على التحريض أو المساعدة على الانتحار أو كليهما معاً، مع ما يترتب على ذلك من نتائج ضرورية تتمثل في إنهاء حياة المنتحر (موت المنتحر)، فإن قوانين عربية أخرى، كالقانونين السوري والليبي، تعاقب على فعل التحريض دون ضرورة موت الشخص المحرّض، ولكن فقط إذا نتج عن المحاولة ضرر جسيم أو عاهة مستديمة.

أما إذا لم تتحقق النتيجة لأسباب تعزى إلى الانتحار (الانحراف الإرادي)، فلا عقوبة على التحريض والمساعدة.²¹

وبموجب معظم القوانين العربية، بما في ذلك القانون الجزائري والمصري، لا يعاقب الطرف المساعد إذا رفضت الضحية استخدام الوسيلة المساعدة، أو إذا استخدمتها الضحية ولكن دون نتيجة، ووفقاً للمادة 273 من قانون العقوبات الجزائري "يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات كل من ساعد أو سهل فعل المساعدة على الانتحار أو التشجيع عليه، أو قدم أسلحة أو سموم أو أدوات

²¹ محمد اسماعيل ابراهيم المعموري، محاضرة، منشورة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:

<https://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&lcid=89004>

للانتحار، مع علمه بأنها ستستعمل لغرض الانتحار، ويعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات إذا تم الانتحار".²²

الفرع الثاني: الركن المعنوي

بما أن جريمة التحريض على الانتحار تعتبر جريمة متعمدة، فيجب أن يكون الجاني قد ارتكب فعل التحريض أو المساعدة بقصد التسبب في الانتحار، أي يجب أن تكون نية الجاني هي التسبب في انتحار شخص ما عن طريق إزهاق روحه.²³

ويجب أن يفهم المحرّض معنى كلامه ومدى التأثير المحتمل للوسائل التي استخدمها على من يريد الإنتحار ويجب أن يكون المحرض قد توقع أن الشخص الذي حرضه سوف يقدم على الانتحار، فإذا كان المتهم لا يفهم المعنى الحقيقي لكلماته، وإذا لم يقصد المعنى الذي فهمه وقصده المنتحر، فإذا كان التحريض مجرد تعبير عن كراهية المتوفى ولم يقصد به خلق فكر وعزم إجرامي، فلا يعتبر القصد هنا متوافراً.²⁴

²²- طالب هديات، الإنتحار، مجلة العلوم القانونية، الإدارية والسياسية، المجلد 2008، العدد 6، الجزائر، 2008، ص32.

²³- أنس فريق مسكين، جريمة التحريض على الإنتحار، مجلس قضاء كوردستان، 2013، ص23.

²⁴- أحمد عبد الهادي مقال منشور على الإنترنت عبر الموقع التالي:

<https://www.youm7.com/story/2019/12/4/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1->

المطلب الثاني العقوبات المقررة لجريمتي التحريض والمساعدة على الانتحار

تتقارب العديد من الدول العربية من حيث المرجعيات التاريخية المشتركة، بما في ذلك الموروث الثقافي أو الاستعماري في القوانين الخاصة بالانتحار والتحريض والمساعدة عليه، وبالتالي فإنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات لأسباب تتعلق بالظروف الوطنية، إلا أن العديد من الدول العربية تعاملت مع بعض القضايا بطرق متشابهة.

وتتعامل العديد من القوانين والأنظمة الجزائية العربية مع مسألة الانتحار بطريقة متشابهة، من حيث أنها لا تجرم الانتحار نفسه أو محاولة الانتحار، ولكنها تجرم التحريض أو المساعدة عليه.²⁵

الفرع الأول: مضمون عقوبة التحريض والمساعدة على الانتحار في التشريعات الجزائية

بموجب معظم القوانين العربية، يتحمل المحرضون ومن يساعدون على الإنتحار المسؤولية بغض النظر عن نجاح أو فشل المحرضين في ارتكاب جرمهم.

[%D9%88%D9%8A%D9%81%D8%B4%D9%84-](#)

[%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-](#)

[%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A8/4531457](#)

²⁵- محمد اسماعيل ابراهيم المعموري، محاضرة، منشورة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:

<https://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&lcid=89004>

فمعظم القوانين العربية تعاقب المحرّض أو المساعد على الانتحار عقاباً مشدداً إذا وقع فعلاً، وبعض القوانين كالقانونين السوري والليبي تعاقب على التحريض أو المساعدة إذا لحق المحرّض ضرر أو عاهة مستديمة حتى ولو لم يؤدي إلى الموت، وبالتالي إذا حرّض شخص شخصاً آخر على الانتحار أو ساعده على ذلك سواء نجح الفاعل أو فشل في الانتحار فإن المحرض يعاقب على ذلك ويبقى الفعل عبارة عن محاولة.

أما إذا لم يؤدي التحريض إلى نتيجة، أي أن المحرض لم يأتي أي فعل من الأفعال المؤدية إلى ارتكاب الجريمة المحرض عليها، كأن يرفض المحرّض، أو أن يقبل التحريض ولكنه يتنازل عنه ولا ينفذ ما حرّض عليه، فإن العقوبة توقع على المحرض، كما في القانون الجزائري، وقد تكون أخف في بعض القوانين ولا توقع عليه مطلقاً في قوانين أخرى.²⁶

ففي بعض القوانين العربية (العراق، ليبيا، سوريا...)، يمكن تشديد العقوبات في حالتين:

في الحالة الأولى: يعتبر المشرع عدم بلوغ سن الرشد الجنائي ظرفاً مشدداً، لأن الشخص في هذه الحالة غير قادر على فهم طبيعة أفعاله ومن السهل التأثير على إرادته ودفعه إلى الانتحار.

²⁶- محمد اسماعيل ابراهيم المعموري، محاضرة، منشورة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:

<https://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&lcid=89004>

الحالة الثانية: أن يكون الشخص قد بلغ سن الرشد الجنائي، ولكنه فاقد للإدراك بسبب الجنون (نقص القدرة الإدراكية) أو الاضطراب العقلي، ولأنه لا يفهم طبيعة أفعاله يسهل التأثير عليه، ويمكن تحديد ذلك من خلال الاستعانة بالخبرات العلمية.

والعامل المشدد أن يكون المحرض على الانتحار غير مدرك لعواقب فعله وغير فاهم لطبيعة فعله، وتكون عقوبة المحرض أو المساعد هي نفس أحكام القتل العمد أو الشروع في القتل.²⁷

الفرع الثاني: العقوبات المقررة لجريمتي التحريض والمساعدة على الإنتحار في بعض القوانين العربية

- عقوبة التحريض والمساعدة على الإنتحار في التشريع الجزائري:

نص المشرع الجزائري في نص المادة 273 من قانون العقوبات على معاقبة كل من يقدم المساعدة لشخص في الأعمال والأفعال المسهلة للإنتحار مع العلم بأنها سوف تستعمل في عملية الإنتحار، وذلك بالحبس من سنة إلى خمس سنوات إذا تم الإنتحار، ولم ينص المشرع الجزائري على تجريم فعل الشروع في الإنتحار بالنسبة للمنتحر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشرع الجزائري أشار إلى أفعال المساعدة على الإنتحار دون التطرق إلى التحريض عليه، وبالتالي فالمشرع مدعو لسد هذا الفراغ

²⁷- أحمد عبد الهادي المرجع السابق.

والنص صراحة على معاقبة فعل التحريض على الإنتحار على غرار المساعدة عليه.

- عقوبة التحريض والمساعدة على الانتحار في القانونين المصري والكويتي:

بموجب القانون المصري، يعتبر التحريض أو المساعدة على الانتحار مجرماً دون فعل الإنتحار ذاته، وبموجب القانون الكويتي، وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة 158 من قانون العقوبات، فإنه يعاقب على الانتحار وفقاً للتالي: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بإحدى هاتين العقوبتين بالإضافة إلى الغرامة كل من حرض على الانتحار أو ساعد عليه أو حرض عليه أو وافق عليه.

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن عشرة سنوات كل من قتل شخصاً متعمداً لتعاطفه معه بسبب إلحاحه على الانتحار.

-عقوبة التحريض والمساعدة على الإنتحار بموجب القانون السوري:

نصت المادة 539 من قانون العقوبات السوري على أن جريمة التحريض والمساعدة على الانتحار يعاقب عليها بالحبس لمدة تصل إلى 10 سنوات للانتحار، وثلاثة أشهر إلى سنتين للشروع في الانتحار، وثلاثة أشهر إلى سنتين لإلحاق الأذى أو الضرر الدائم.²⁸

²⁸- عبد الملك بن حمد الفارس، المرجع السابق، ص 111.

إلا أنه أخذ بظرف التخفيف من مسؤولية القاتل في حالة الإشفاق في المادة رقم (568) من قانون العقوبات، إذ "يعاقب بالسجن لعشر سنوات على الأكثر كل من قتل إنساناً قصداً بعامل الإشفاق بناءً على إلحاحه بالطلب"، وبخاصة في حالات المرض المستعصي، فقد وجد المشرع السوري هنا أن دافع القتل إنساني إشفاقاً على طالب الموت فخفف العقوبة.²⁹

- عقوبة التحريض والمساعدة على الانتحار في القانون العراقي:

- بموجب القانون العراقي، فإن عقوبة جريمة التحريض على الانتحار أو المساعدة عليه هي السجن لمدة تصل إلى سبع سنوات إذا اكتمل الانتحار، والسجن في حالة الشروع في الانتحار، وتنص المادة 408 (2) من قانون العقوبات على الظروف المشددة التي شدد فيها المشرع العقوبة في حالتين

الأولى: أن يكون الشخص الذي لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره فاقداً لعنصر الأهلية، وبالتالي لا يفهم عواقب الأمر كما في حالة البالغ العاقل ويميل إلى الانتحار بسبب عدم الفهم والإرادة، وتعتبر هذه الحالة انتحاراً لأن إدراك الشخص أو حريته في الاختيار ناقصة بسبب عيب مباشر أو مرض عقلي أو اضطراب عقلي، ويجوز للمحكمة وفقاً للمادة 136 من قانون العقوبات (المادة 136) أن تحكم على الشخص بالعقوبة القصوى المقررة للجريمة (الحبس أو السجن لمدة تصل إلى سبع سنوات) أو أكثر، على أن يكون هذا الحد الأقصى للعقوبة سنتين.

²⁹- علاء رضوان جريمة التحريض على الانتحار في ضوء التشريعات الجزائية العربية (egypt-

والحالة الثانية: هي فعل التفجير الانتحاري دون وعي وإرادة، وسبب التشديد أن الشخص الذي يرتكب فعل التفجير الانتحاري لا يدرك عواقب فعله ولا يملك الإرادة الحرة، فتكون جريمة التحريض والمساعدة معاقبا عليها بنفس درجة جريمة القتل العمد إذا تم تنفيذ فعل التفجير الانتحاري، أما إذا كانت مجرد محاولة فتعتبر بمثابة الشروع في جريمة القتل العمد.³⁰

-عقوبة التحريض والمساعدة على الانتحار في القانونين القطري والسوداني:

تنص المادة 158 من قانون العقوبات القطري على أن كل من حرض إنسانا بأية وسيلة كانت على الانتحار أو ساعده بأية طريقة من الطرق على الانتحار، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز عشر سنوات.

ويتضمن قانون العقوبات السوداني حكماً مماثلاً في نص المادة 134 التي تنص على أنه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة كل من يحرض على الانتحار صغيراً غير بالغ أو مجنوناً أو شخصاً في حالة سكر أو تحت تأثير اضطراب عقلي أو نفسي، وإذا حدث الانتحار نتيجة التحريض تكون العقوبة نفس العقوبة المقررة للقتل العمد.³¹

-عقوبة التحريض والمساعدة على الانتحار في التشريع الليبي:

³⁰- ناصر عمران، الموقف القانوني من قضايا الانتحار، <https://www.hjc.iq/view.3661>

³¹- علاء رضوانجريمة التحريض على الانتحار في ضوء التشريعات الجزائية العربية (egypt-

لا يجرم المشرع الليبي، شأنه شأن التشريعات في العديد من الدول العربية، الشروع في الانتحار.

فالمادة 367 من قانون العقوبات تجرم صراحةً فعل المساعدة أو المشاركة في الانتحار وتنص على أن "يعاقب بالسجن من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات كل من ساعد أو حرض شخصاً آخر على الانتحار إذا تم الانتحار بالفعل، أو بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين إذا لم يتم الانتحار وتسبب في ضرر جسيم بسبب محاولة الانتحار".³²

وينص المشرع في المادة 376 من قانون العقوبات الليبي على تشديد العقوبات على المحرض أو المحرضين إذا كان المتورط في جريمة الانتحار طفلاً دون الخامسة عشرة من العمر أو مجنوناً أو فاقداً للإدراك أو التمييز أو سفهماً أو حسن النية.³³

³²- مروي محمد منصور المودي، الانتحار بين الإباحة والتجريم، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد الثامن، الصفحة 80.

³³- مروي محمد منصور المودي، المرجع نفسه، ص 81.

الخاتمة:

يعبر الإقدام على الانتحار عن حالة الاكتئاب الحاد التي يعاني منها الشخص، بحيث يكرر هذه الفكرة في ذهنه أو يحاول تحقيقها أو يقوم بها فعلاً مستسلماً لها.

وهذه علامة فارقة بين الاكتئاب الجسيم والاكتئاب التفاعلي الذي ينتج عن حالة من الإحباط أو الحزن لأسباب مختلفة، حيث يشعر الشخص بالحزن الشديد الذي يمكنه التعبير عنه مباشرة أو من خلال عدم الرغبة في القيام بأنشطته المعتادة.

فإذا كان الشخص اليائس في مثل هذه الحالة فهو يحتاج إلى علاج نفسي لتجنب مثل هذه الأفكار الهدامة، وكل من يشجعه عليها أو يسهل له تنفيذها يعتبر مجرمًا ويجب أن يتحمل المسؤولية الجنائية الناشئة عن سلوكه اللا إنساني.

النتائج:

- الإنتحار ظاهرة خطيرة ودخيلة على المجتمع العربي لذلك يجب التصدي لها، بكل الوسائل القانونية الممكنة.

- جميع التشريعات والقوانين العربية تبنت مبدأ معاقبة فعل التحريض والمساعدة على الإنتحار.

- إختلفت التشريعات العربية حول مسألة العقاب على الشروع في الإنتحار، فهناك من التشريعات من يعتبر المقبل على الإنتحار شخصا يائسا لا تجدي معاقبته نفعا، وهناك من التشريعات وهي قليلة تبنت فكرة العقاب على الشروع في الانتحار مثل القانون القطري والسوداني والعماني.

- تناولت بعض التشريعات العربية مسألة الإنتحار بشكل من التفصيل ومن ذلك المشرع العراقي والسوري والليبي، بينما لم تتوسع باقي التشريع في تفصيل الأفعال المتعلقة بالإنتحار أو المترتبة عنه، مثل الحالة التي يكون فيها المنتحر قاصرا أو فاقدا للأهلية، ومن ذلك المشرع الجزائري والمشرع المصري.

- تبنت بعض التشريعات العربية موقفا غامضا حول مسألة الأثر القانوني لتحقيق أو عدم تحقق النتيجة في فعل الإنتحار، مما يفهم معه بأنه لا عقاب على المحرض طالما لم تتحقق النتيجة أو خاب أثرها.

التوصيات :

- إن ظاهرة الإنتحار ظاهرة خطيرة تؤدي إلى زعزعة أركان المجتمع ككل، لذلك يجب التصدي لها بشكل فعال يضمن عدم تفشيها، ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال التوسع في التجريم وإنما يعني البحث عن السبل العلاجية والوقائية التي تضمن كبح الظاهرة وعدم تطورها.

- بعض التشريعات ذهبت إلى المعاقبة على الشروع في الإنتحار، وهذا في حد ذاته يعتبر تشجيعا غير مباشر عليه، كون المنتحر اليائس يعلم أنه عندما يعدل عن الإنتحار ستتم معاقبته، وبالتالي سيكون ذلك حافزا آخر له ليُتم فعله.

- بعض القوانين العربية ومنها الجزائري لم تفصل بشكل واضح في مسألة العقاب على التحريض على الإنتحار، حيث استعملت هذه التشريعات مصطلحات قاصرة نوعا ما عن بيان المعنى، ومنها النص على المساعدة دون التحريض، بالإضافة إلى حصرها عملية التجريم في تحقق النتيجة، وهو ما يعني السكوت عن التحريض والمساعدة التي لا تأتي بنتيجة رغم ما يحمله هاذان السلوكان من خطورة.

- دعوة التشريعات العربية وعلى رأسها التشريع الجزائري إلى الإقتداء بتشريعات الدول العربية التي شددت العقوبة على المحرض والمساعد على الإنتحار، عندما يكون الضحية طفلا غير راشد أو شخصا عديم الأهلية.

- ضرورة البحث عن الأسباب الكامنة وراء الإقبال على الإنتحار والعمل على تلافئها من خلال النهوض الاقتصادي وتحقيق الرفاه الإجتماعي، ومحاربة الآفات التي تنخر المجتمع وعلى رأسها المخدرات.

المصادر والمراجع:

أولا- المصادر:

- الأمر رقم 66-156، الممضي في 08 يونيو 1966، الجريدة الرسمية عدد 49، مؤرخة في 11 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات الجزائري.
- قوانين العقوبات لكل من (مصر، الأردن، العراق، ليبيا، سوريا، السودان، عمان).
- مرسوم تنفيذي رقم 92-276 مؤرخ في 6 يوليو 1992 يتضمن مدونة أخلاقيات الطب، الجريدة الرسمية لسنة 1992 العدد 52.

ثانيا- المراجع:

- الأطروحات والمذكرات:

- بوسنة عبد الوافي زهير، التصور الاجتماعي لظاهرة الانتحار لدى الطالب الجامعي -دراسة ميدانية بجامعة بسكرة-، أطروحة دكتوراه، تخص علم النفس الإكلينيكي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2008.
- عبد الملك بن حمد الفارس، جريمة الإنتحار والشروع فيه بين الشريعة والقانون، مذكرة ماجستير، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

- المقالات:

- أنس فريق مسكين، جريمة التحريض على الإنتحار، مجلس قضاء كوردستان، 2013.
- حيدر فاضل حسن، الإنتحار (دراسة نظرية)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد 52، 2018.
- ساسي سفيان، الإنتحار في الجزائر، مجلة العلوم النفسية والتربوية، 2018.

- عريبي سعيدة، الانتحار والمحاولة الانتحارية، مجلة دراسات لجامعة عمار ثلجي الأعواط - الجزائر، العدد 62، جانفي 2018.
- عنان جمال الدين، المساعدة الطبية على الإنتحار (دراسة مقارنة)، مجلة الحقوق والحريات، العدد السادس، 2018، بسكرة.
- مروي محمد منصور المودي، الانتحار بين الإباحة والتجريم، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد الثامن.
- هديات طالب، الإنتحار، مجلة العلوم القانونية، الإدارية والسياسية، المجلد 2008، العدد 6، الجزائر، 2008.
- منال مروان منجد، الشروع في الانتحار بين التجريم والإباحة، دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد الأول، 2021.

- مواقع الانترنت:

- إسماء محمد علي الأسدي محاضرة منشورة على الإنترنت، على الموقع التالي:
<https://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=>
تمت الزيارة بتاريخ: 2021/08/15

- فداء أبو حسن مقال منشور على الإنترنت، على الموقع التالي:
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4/
تمت الزيارة بتاريخ: 2021/09/18

- علاء رضوان مقال منشور على شبكة الإنترنت، عبر الموقع التالي:
<https://www.egypt-lawyer.com/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B6-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4/>
تمت الزيارة بتاريخ: 2021/09/18

– محمد اسماعيل ابراهيم المعموري، محاضرة، منشورة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:

<https://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&lcid=89004>

تمت الزيارة بتاريخ: 2021/09/19.

– أحمد عبد الهادي مقال منشور على الإنترنت عبر الموقع التالي:

<https://www.youm7.com/story/2019/12/4/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D9%8A%D9%81%D8%B4%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A8/4531457>

تمت الزيارة بتاريخ: 2021/09/20

علاء رضوان جريمة التحريض على الانتحار في ضوء التشريعات الجزائية العربية (egypt-

lawyer.com)

– ناصر عمران، الموقف القانوني من قضايا الانتحار، مقال منشور على شبكة الإنترنت على الموقع

التالي: <https://www.hjc.iq/view.3661> تمت الزيارة بتاريخ: 2021/09/18.